المعاهدة البريطانية– المصرية عام ١٩٣٦ وموقف البرلمان البريطاني منها

م. د لمياء مالك عبد الكريم سعيد الشمري
كلية التربية الجامعة المستنصرية

تاريخ الطلب : ٦ / ٥ / ٢٠٢١
تاريخ القبول : ٣٠ / ٥ / ٢٠٢١

الملخص:

استهدف البحث دراسة المعاهدة البريطانية – المصرية عام١٩٣٦ وموقف البرلمان البريطاني منها ، لما لها من أهمية ودور كبير في تحديد العلاقة بين مصر وبريطانيا، وهدفت أيضاً إلى القاء الضوء على سير المفاوضات بين الهيئتين المصرية البريطانية الممثلة بمجلسيه العموم واللوردات، من خلال مفاوضات سعد وملنر عام ١٩٢٠، ومناقشات عدلي واللورد كيرزون عام ١٩٢١، واصدار تصريح الثامن والعشرين من شباط ١٩٢٢، ومفاوضات سعد وماكدونالد عام ١٩٢٤ ، ومناقشات عبد الخالق ثروت وتشمبرلين عامي ١٩٢٧–١٩٢٨، واقتراحات محمد محمود وهندرسون عام ١٩٢٩ ، ومحادثات مصطفى النحاس وهندرسون عام ١٩٣٠ ،ومفاوضات صدقي وسيمون عام ١٩٣٢ ،واخيراً معاهدة ١٩٣٦ التي تم الغاءها.

واستعرضت الدراسة أيضاً الدستور البريطاني، اذ تعد بريطانيا موطناً للنظام البرلماني بمجلسيه العموم واللوردات، وتطور مجلس العموم وقد عد المجلس الاعلى للسلطة.

الكلمات الدالة
(معاهدة – البرلمان – المفاوضات – الاستقلال)

Abstract

The research aimed to Study The British- Egyptian Treaty of 1936 and the British Parliaments Position on it , the because of its importance and great role in determining the relationship between Egypt and Britain, and it also aimed to shed light on the progress of negotiations between the two Egyptian - British bodies represented in the House of Commons and the Lords through the negotiations 0f Saad and, Milner in the 1920, and the discussions of Adly

and, the Lord Curzon in 1921 the issuance of the Declaration of the 28th of February 1922 the negotiations of Saad and, MacD0nald in 1924, the discussions of Abd al – Khalil tharwat and, chamberlain in 1927-1928 , the proposals of Muhammad Mahmoud and, Henderson in 1929 the talks of Mustafa al-Nahhas and, Henderson in 1930, the negotiations of Sidgi and, Simon in 1932 and, finally the1936 treaty that was canceled.

This Study also reviewed the British Constitution as Britain is the home of the Parliamentary system in the House of Commons and, the Lords and the development of the House of Commons which was considered the Supreme Council of power.

KeyWord:(Treaty - Parliament - Negotiations - Independence)

المقدمة:

وقعت مصر تحت نيران الاحتلال البريطاني منذ عام ١٨٨٢، ونتيجة للمقاومة الشعبية المصرية ورفض الحكومات المصرية المتعاقبة الاعتراف بالاحتلال البريطاني واصرارها على الاستقلال، أدركت الحكومة البريطانية أن سياسة القوة تجاه مصر لا تجد نفعاً، لذلك لجأت إلى تنظيم علاقاتها مع مصر والحفاظ على مصالحها فيها عن طريق توقيع معاهدة بين الجانبين، ومن هناك برزت المناقشات المستفيضة بين حكومتي لندن والقاهرة لتوقيع المعاهدة المنشودة.

وقع اختيارنا على دراسة معاهدة ١٩٣٦ بين الحكومتين البريطانية والمصرية، ومناقشاتها في البرلمان البريطاني، لما لها من أهمية وتأثير فعال في تحديد العلاقة بين مصر وبريطانيا على أسس جديدة، وسبق توقيعها مفاوضات فشلت في الوصول إلى نتيجة تذكر بين عامي ١٩٢٠ – ١٩٣٥، وقد أثر فشلها على الوضع السياسي في مصر، ورافقها تبدل حكومات وانتفاضات شعبية مصرية مطالبة بالاستقلال والعمل بالدستور.

قسمت الدراسة على مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة تضمنت الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة، وقد تناول المبحث الأول استعراض تاريخي لتطور النظام البرلماني في بريطانيا، وخصص

المبحث الثاني لدراسة بدايات المفاوضات البريطانية- المصرية ١٩٢٠ – ١٩٣٥، واستعرض المبحث الثالث دراسة المعاهدة البريطانية – المصرية عام١٩٣٦ في البرلمان البريطاني ، أما الرابع خصص لدراسة موقف البرلمان البريطاني من الغاء المعاهدة.

مشكلة الدراسة:

تتمحور المشكلة بالأسباب التي دفعت بريطانيا بتغير سياستها الاستعمارية تجاه مصر، اذ اتخذت من المفاوضات وسيلة لخدمة مصالحها، ولم تحقق الاستقلال المطلوب، ولم تناقش داخل أروقة مجلس البرلمان البريطاني قضايا مهمة مثل الاضطرابات والمظاهرات التي حدثت في مصر.

أهداف الدراسة:

١. محاولة التعرف على الجذور التاريخية للبرلمان البريطاني.
٢. القاء الضوء على سير المفاوضات بين البلدين.
٣. هل كان للبرلمان البريطاني دوراً في الغاء معاهدة ١٩٣٦ وتقرير استقلال وحدة مصر.
٤. اختيار معاهدة ١٩٣٦ لآنها حظيت بالعديد من المفاوضات داخل أروقة مجلس البرلمان البريطاني، وتخلص مصر من نظام الحماية والمطالبة بالاستقلال.
٥. توضيح دور البرلمان البريطاني في صياغة سياسة بريطانية الاستعمارية في مصر.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لإنجاز الدراسة وتحقيق غاياتها العلمية، واعتمدت على العديد من المصادر، تنوعت بين الكتب الوثائقية التي تمثلت بمحاضر جلسات البرلمان البريطاني ومجلس العموم (Parliamentary Debates House of Commons (P.D.H.C))التي أغنت الدراسة بمعلومات مفصلة حول بنود معاهدة عام ١٩٣٦، وكذلك وثائق وزارة الخارجية الأمريكية (Foreign Relation of the United States) ، وأعداد جريدة الاهرام المصرية التي تتبعت تفاصيل سير المفاوضات المصرية البريطانية، وكتب محمد حسنين

هيكل حول السياسة المصرية ومشكلة قناة السويس، فضلاً عن عدد من الرسائل والاطروحات حول الأوضاع السياسية في مصر، والنظام السياسي البرلماني في بريطانيا، مثل أطروحة تطور البرلمان البريطاني ١٩١١-١٩٤٩ للباحث ربيع حيدر ظاهر وأطروحة معاهدة ١٩٣٦ وأثرها في العلاقات المصرية البريطانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام١٩٤٥ للباحث محمد فريد حشيش، والكتب العربية والإنكليزية حول العلاقات البريطانية المصرية والوزارات المصرية التي قادت مصر نحو الاستقلال، منها كتاب تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية للباحث محمد شفيق غربال، وكتاب تاريخ الوزارات المصرية للباحث يونان لبيب رزق، والباحث الانكليزي فالنتين كورال كتاب المشكلة المصرية (the Egyptian Problem) ، والموسوعات العربية والأجنبية التي أغنت الدراسة بتعاريف الشخصيات التي ورد ذكرها في ثنايا الدراسة مثل الموسوعة السياسية، والموسوعة البريطانية (Encyclopedia Britannica)

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن نشأة وتطور النظام البرلماني البريطاني

يعد الباحثين بريطانيا من أوائل الدول التي ظهر وتطور فيها النظام البرلماني (Parliamentary System)[١]، ففي الرابع عشر من تشرين الأول عام ١٠٦٦، احتل وليم الفاتح (William The Conqueror)[٢] إنكلترا، ومنذ ذلك الحين عرفت بريطانيا النظام البرلماني وتغير أسم مجلس الحكماء أو كما يعرف بـ الوايتان (Witan)[٣] الى المجلس الكبير[٤]، وأخذ البرلمان بالتطور وازدادت صلاحياته وتحول تدريجياً الى هيئة تشرع القوانين وتراقب عمل السلطة التنفيذية وقراراتها قبل تصديقها من قبل الملك بشكل نهائي .[٥]

وفي عهد هنري الثاني (Henry II)[٦]، فرض أعضاء البرلمان عام ١٢١٥ وثيقة العهد الاعظم الماكنا كارتا (The Magna Carta)[٧]، وهدفت بالدرجة الاساس إلى الحد من نفوذ الملك وحماية امتيازات البارونات قانونياً .[٨]

ومنذ عام ١٢٥٨، أصبح المجلس الكبير يعرف باسم البرلمان، وفي عام

١٢٥٩ تطور البرلمان الإنكليزي أكثر وأصبح يضم كلاً من النبلاء ورجال الدين وممثلين عن الطبقة الوسطى، وعرف آنذاك بالبرلمان النموذجي (model Parliament) [٩] لكنه لم يستمر كثيراً، وقد شهد البرلمان معارضة شديدة في عهد الملك هنري الثالث (Henry III) [١٠] على أثر منح سكان المقاطعات حق ارسال ممثلين من كل مقاطعة للحضور مع الاشراف ورجال الدين .[١١]

قسم الباحثون مراحل تطور النظام البرلماني وفق ثلاثة مراحل، أولها مرحلة الملكية المطلقة، والثانية هي مرحلة انتزاع سلطة التشريع وسن القوانين، أما المرحلة الثالثة والأخيرة فهي مرحلة البرلمان الحقيقي [١٢]، وقد تم انتخاب توماس هنجر فورد (ThomasHungerford) [١٣] رئيس للبرلمان في عام ١٣٧٦، وقد أُقر في الثاني عشر من حزيران ١٧٠١ قانون التسوية [١٤]، وعد البرلمان البريطاني الهيئة الرسمية في النظام الحكومي البريطاني، وبعد تطور البرلمان تحول نظام الحكم في بريطانيا من ملكي الى برلماني أصبح له مجلسين هما:

١. مجلس العموم (House of Commons): يتكون من (٦٥٠) عضواً منتخبين لخمس اعوام عن طريق الاقتراع العام المباشر، ويكون رئيس وزراء أحد اعضاءه، وأحياناً يضم عضوية وزير المالية، اما باقي الوزراء فينتسبون الى أحد المجلسين العموم او اللوردات، ومن حق كل مواطن بريطاني المشاركة في الترشيح لعضوية المجلس، على ألا يجمع العضو بين وظيفة حكومية وعضوية المجلس، وألا يكون محكوماً عليه بالجناية او الإفلاس، ويكون قد تجاوز الحادي والعشرين عام من عمره [١٥]،أما حول وظائف المجلس فتتمثل بمراقبة عمل السلطة التنفيذية، ولأعضائه حق النقد والمراقبة واستجواب الوزراء، واحالة اي موضوع الى لجان برلمانية متخصصة، كذلك يتولى مهمة وضع التشريعات وتعديل القوانين القديمة، ووضع التشريع المالي والرقابة المالية على السلطة التنفيذية، وهو يمثل السلطة العليا في تقرير أمر الضرائب .[١٦]

وفيما يخص تشكيلاته، فيتكون من مجموعة لجان، أولها اللجنة العامة التي تختص بالمسائل المالية ولها الحق في مراقبة ميزانية الدولة، واللجنة الدائمة التي تمثل لجنة الامن ولجنة العمل والسياسة الخارجية، ويتكون اعضاء اللجان العامة والدائمة من اعضاء كلا المجلسين العموم واللوردات، وعددهم خمسين عضواً، عشرون منهم دائمين، وثلاثون مؤقتين، ويكون عملهم يخص الموضوعات التي تتعلق بالمجلس .[١٧]

وعندما تقدم السلطة التنفيذية مشروعاً، فتتم القراءة الاولى للمشروع بعد أخذ الأذن من المجلس لعرض المشروع مع اسم العضو او الوزير المقترح، ويقدم عن طريق سكرتارية المجلس للقراءة، ثم تتم القراءة الثانية ويعرض المشروع أمام المجلس ويعطى الحق للأعضاء في بحث مبادئه العامة دون التدخل في التفاصيل، ويحق لكل عضو عرض أربعة اسئلة خلال الجلسة الواحدة، وفي حالة الموافقة يتم اقرار المشروع ويرسل الى مجلس اللوردات، ثم يعرض على العرش من اجل تصديقه ويصبح قانوناً شرعياً، وفي حالة رفض المشروع يحال الى أحد لجان المجلس لتتم قراءته من جديد وتقديمه مع تقرير اللجنة إلى أعضاء المجلس .[١٨]

٢. مجلس اللوردات (House of Lords): يصل عدد أعضائه إلى أكثر من (١٠٠٠) عضواً من رجال الدين الروحانيون وغير من رجال الدين والنبلاء والقضاة، فقد يتم تعيين ثمانية من رجال النبلاء بالوراثة ، وثلاثة امراء من الاسرة المالكة، وستة عشر ممثلين عن إسكتلندا، وتسعة من كبار القضاة الذين يعينون مدى الحياة وهم أعضاء المحكمة العليا، وستة وعشرون من رجال الدين، وستة من الممثلين عن إيرلندا، وستة من النساء، ويتم منح أعضائه العضوية بالوراثة أو بالتعيين، ولا يتقاضى اعضاؤه مرتباً شهرياً، ويمنح الملك لقب لورد لبعض الشخصيات العامة لمدى الحياة .[١٩]

أما اختصاصات مجلس اللوردات في النظام البرلماني البريطاني فقد كانت محددة وشكلية، اذ كانت ترسل اليه تشريعات القوانين بعد موافقة مجلس العموم عليه [٢٠]، و يعد مكملاً لعمل واختصاصات مجلس العموم حتى عام

١٩١١، بتقليص صلاحياته وجعل مجلس العموم اعلى سلطة في البلاد .[٢١]

المبحث الثاني: بداية المفاوضات البريطانية – المصرية في البرلمان البريطاني ١٩٢٠–١٩٣٥

منذ بداية الاحتلال البريطاني لمصر في الثالث عشر من ايلول ١٨٨٢ [٢٢]، كانت الحكومات البريطانية تتطلع لتعزيز نفوذها في مصر، وعند قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، انتهزت بريطانيا الفرصة واعلنت الحماية على مصر في الثامن عشر من كانون الاول ١٩١٤ [٢٣]، وفرضت عليها الاحكام العرفية، وسلبت منها مظاهر الحياة والحرية والسيادة، وعانت مصر في ظل الحماية البريطانية من تدهور سياسي واقتصادي واجتماعي وعانى الشعب أشد ويلات الذل والاهانة . [٢٤]

ولذلك، هب الشعب المصري يطالب بإلغاء الحماية واستقلال مصر، وقادت حركة الوفد المصري التي ترأسها سعد زغلول [٢٥] ثورة في التاسع من اذار ١٩١٩ ضد السياسة البريطانية [٢٦]، وقد فشلت الحكومة البريطانية في اخماد الثورة، واضطرت الى تغيير نظامها الحاكم في مصر من نظام الحماية الى نظام من نوع آخر وهو نظام المفاوضات .[٢٧]

شكلت الحكومة البريطانية في الثاني والعشرين من أيلول ١٩١٩ لجنة بقيادة ألفريد ملنر (Alfred Milner) [٢٨] وزير المستعمرات البريطاني عرفت بلجنة ملنر، وأرسلتها إلى مصر للوقوف على الأسباب الحقيقية للثورة [٢٩]، وقد أجرت اللجنة في كانون الأول ١٩٢٠ مفاوضات مع حركة الوفد، وتركزت المطالب المصرية على الغاء الحماية على مصر واستقلالها، الا إن لجنة ملنر رفضت تلك المطالب .[٣٠]

ودارت المفاوضات مرة اخرى بين اللورد كيرزون (Lord Curzon) [٣١] وعدلي يكن [٣٢]بين السادس عشر من تموز والتاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٢١، وانتهت المفاوضات بالفشل ولم تحقق اي نتائج، وتمثل سبب الفشل برفض عدلي يكن الاعتراف بالسيادة البريطانية على مصر، وقدم استقالته في الخامس من كانون الاول ١٩٢٧ [٣٣]، الامر الذي اضطر الحكومة البريطانية الى اصدار تصريح الثامن والعشرين من شباط ١٩٢٢ [٣٤]وتم بموجبه انهاء الحماية البريطانية .[٣٥]

وعلى الرغم من ذلك، عادت مسألة المفاوضات بين الجانبين البريطاني والمصري إلى الواجهة بعد اقرار دستور عام ١٩٢٣ [٣٦] ، وعودة سعد زغلول من المنفى وتشكيله للوزارة في الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٩٢٤، وقد دخل بمفاوضات مع رئيس الوزراء البريطاني رامزي ماكدونالد (Ramsay MacDonald) [٣٧] في الثالث والعشرين من ايلول ١٩٢٤، وفشلت هذه المرة لأسباب عديدة منها مقتل لي ستاك (Lee Stack) [٣٨] وتطور قضية انفصال السودان عن مصر واستمرار اعمال العنف ضد القوات البريطانية في مصر، فضلاً عن اصرار سعد زغلول على انسحاب القوات البريطانية من الاراضي المصرية .[٣٩]

وفي عام ١٩٢٧، جاءت الفرصة للمفاوضات من جديد، وجرت هذه المرة بين عبد الخالق ثروت [٤٠] رئيس الوزراء المصري وجوزيف تشمبرلين (Joseph Chamberlain) [٤١] رئيس الوزراء البريطاني، ومن اجل نجاح المفاوضات، شرع عبد الخالق ثروت بتقديم تنازلات عديدة منها عدم توقيع الحكومة المصرية اي اتفاقية مع أي دولة معادية للمصالح البريطانية في مصر، وتقديم الحكومة المصرية المساعدة والعون لبريطانيا في حالة خوضها الحرب، وأن تسمح لها ببقاء قواتها العسكرية في اراضيها من اجل حماية مصالحهما، وكذلك تأجيل قضية السودان الى مفاوضات أخرى .[٤٢]

وقد عرض تشمبرلين تنازلات عبد الخالق على مجلس العموم البريطاني في جلسته المنعقدة في التاسع عشر من تموز ١٩٢٧ [٤٣]، لكن مصطفى النحاس [٤٤] رفضها لأنها لا تتفق في الاساس والنصوص مع محالات مصر للحصول على الاستقلال والسيادة، لذلك فشلت المفاوضات، واضطر عبد الخالق على تقديم استقالته في آذار عام ١٩٢٨، وخلفه محمد محمود الذي شكل وزارته الاولى عام ١٩٢٩، وتطورت المفاوضات في عهده وتوجه الى لندن لإجراء المفاوضات [٤٥] مع وزير خارجية بريطانيا آرثر هندرسون (Arthur Henderson) [٤٦] ، وكانت أقرب الى الايقاف [٤٧] بعد اصدار الحكومة البريطانية جملة من القرارات [٤٨] ،أهمها بقاء القوات البريطانية في مصر وبقاء

السودان منفصلاً عن مصر، ولم يوافق الوفد المصري على تلك القرارات واعتبرها انتقاصاً من حقوق الشعب المصري، الأمر الذي دفع محمد محمود الى تقديم استقالته، وبذلك فشلت مفاوضات مرة أخرى .[٤٩]

وعندما شكل النحاس وزراته للمرة الثانية في كانون الثاني عام ١٩٣٠، سافر الى لندن لإجراء المفاوضات مع هندرسون في العشرين من آذار ١٩٣٠ [٥٠] وأعلن النحاس عن مبادئ جديدة يمكن ان تقوم عليها المفاوضات بين البلدين، واقترح بالنسبة لقضية السودان أن تكون الإدارة مشتركة بين المصريون والبريطانيون، لكن بريطانيا رفضت ذلك لأنها لا تريد اشراك مصر معها في ادارة السودان[٥١] ، وتم قطع المفاوضات في اليوم الثامن من أيار ١٩٣٠ لعدم الوصول الى اتفاق بقضية السودان، وقدم النحاس استقالته للملك فؤاد الاول [٥٢]، وكلف اسماعيل صدقي باشا في السابع عشر من حزيران ١٩٣٠ بتشكيل وزارته الجديدة.[٥٣]

كانت الظروف غير مناسبة للمفاوضات مع الجانب البريطاني بسبب تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية في مصر بسب الازمة الاقتصادية العالمية التي بدأت منذ عام ١٩٢٩ [٥٤] ، وأدت إلى انهيار الاسعار وانعكاس اثارها على مصر وعلى العالم كافة [٥٥]،وقد اتسمت سياسة حكومة اسماعيل صدقي بالتعاون مع السلطات البريطانية التي ألغت دستور ١٩٢٣ وحلت مجلسي الشيوخ والنواب وحرمت مصر من استقلالها، وقد أدت سياسة إسماعيل صدقي إلى غضب الشارع المصري، وعقدت القوى الوطنية المصرية في الثامن من أيار ١٩٣١ مؤتمراً وطنياً طالبوا من خلاله بإعادة العمل بالدستور ومقاطعة انتخابات حكومة إسماعيل صدقي .[٥٦]

وفي الحادي والعشرين والثاني والعشرين من أيلول ١٩٣٢ جرت المفاوضات بين صدقي وجون سيمون (John Simon) [٥٧] وزير الخارجية البريطاني في جنيف، ولم يتم الاتفاق، لان بريطانيا أدركت فشل حكومة صدقي، وأن اي اتفاق معها فأن مصيره الفشل .[٥٨]

أصدرت بريطانيا قراراً بتعين مايلز لامبسون (Miels Lampson) [٥٩] مندوباً سامياً لمصر والسودان في آب عام ١٩٣٣ [٦٠]، وعلى أثر ذلك قدم صدقي استقالته في الحادي والعشرين من

ايلول ١٩٣٣، وقام الملك بتكليف عبد الفتاح يحي بتشكيل الوزارة، فشكلها الجديدة في السابع والعشرين من أيلول ١٩٣٣، وكانت امتداد لوزارة صدقي، ولم يرحب بها الشعب المصري وكذلك البريطانيين لذلك قدم استقالته [٦١] ، وشكل محمد توفيق نسيم الوزارة في الخامس من تشرين الثاني ١٩٣٤ [٦٢] وأدرك الملك ضرورة كسب الشعب واسترضائه، فأصدر مرسوم في العشرين من نيسان ١٩٣٥ الغاء دستور ١٩٣٠ وحل مجلس الشيوخ والنواب، واعادة العمل بدستور ١٩٢٣ [٦٣] ، لكن بريطانيا رفضت عودة العمل بالدستور .[٦٤]

ثار الشعب المصري بسبب رفض بريطانيا، وحدثت اشتباكات دموية بين الشعب والشرطة في الاول من كانون الأول ١٩٣٥، واضطرت بريطانيا الى تغيير سياستها واعادة العمل بدستور ١٩٣٥ .[٦٥]

الملاحظ أن تفاقم الاحداث الخارجية واضطراب الاحوال الداخلية، دفع بريطانيا الى تغير سياستها تجاه مصر خشيت على مصالحها وسيطرة دولة اخرى عليها، ونتيجة لذلك رغبت بريطانيا في اعادة المفاوضات لتسوية المسألة المصرية.

المبحث الثالث: المعاهدة البريطانية–المصرية عام ١٩٣٦في البرلمان البريطاني

بدأت الحكومة البريطانية بتغيير سياستها تجاه مصر بعد أن أدركت ضرورة التقرب الى الشعب المصري من اجل المحافظة على مصالحها، ونتيجة لذلك، أبلغ المندوب السامي البريطاني الملك المصري في العشرين من كانون الثاني ١٩٣٦ استعداد الحكومة البريطانية للمفاوضة [٦٦] ، فأصدر الملك في الثالث عشر من شباط مرسوم تعيين أعضاء الهيئة المصرية [٦٧]، واشتركت في المفاوضات كل الاحزاب باستثناء الحزب الوطني الذي رفض المشاركة في المفاوضات ورفع شعار (لا جلاء مفاوضات الابعد الجلاء) ، بدأت المحادثات بين الهيئتين المصرية والبريطانية [٦٨] في قصر الزعفران في القاهرة في الثاني من آذار ١٩٣٦ [٦٩]، ورحبت الهيئة المصرية بوزير الخارجية البريطاني أنطوني أيدن (Antoine Eden) [٧٠] الذي دعا الهيئة المصرية الى لندن لتوقيع المعاهدة قبل نهاية شهر تموز بناءً على طلب قدم للحكومة المصرية من

قبل مجلس العموم البريطاني [٧١]، وتم الاتفاق بين الهيئتين على توقيع معاهدة التحالف المصرية –البريطانية في السادس والعشرين من آب ١٩٣٦ في لندن بقاعة لوكارنو (The Locarno Bah room) بوزارة الخارجية البريطانية [٧٢] وأكد أيدن ان المعاهدة تختلف عن سابقتها، لأنها تمثل التفاوض مع جهة متحدة واضحة تشمل جميع الاحزاب في مصر [٧٣]، وقد عرض أيدن بنود المعاهدة على مجلس العموم البريطاني في الرابع والعشرين والخامس والعشرين من تشرين الثاني١٩٣٦،وتضمنت المعاهدة من مقدمة وسبعة عشر مادة وثلاثة وملاحق [٧٤] وكانت كالآتي:

١. البند الخاص بموضوع التحالف والفقرات الخاصة بالنواحي العسكرية: ذكر أيدن ان موضوع التحالف والصداقة بين الحكومتين المصرية والبريطانية موجود ضمن المواد الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة، وقد نصّت تلك المواد على " تعهد الطرفان بتوطيد الصداقة والتفاهم وعدم ابرام معاهدات سياسية تتعارض مع احكام المعاهدة الحالية، واذ حدث خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة اخرى فيجب حل الخلاف بالطرق السياسة، وفي حالة الحرب يقوم كلا الطرفين بتقسيم المساعدة"[٧٥] .

٢. البند الخاص بقناة السويس: جرت المفاوضات مرة أخرى لمناقشة قضية قناة السويس، واستمرت ما بين تشرين الاول الى كانون الأول، ونصت عليها المادة الثامنة وملحق لها على "ان قناة السويس جزء لا يتجزأ من مصر، طريق عالمي للمواصلات"[٧٦] ، وحددت الوجود البريطاني في قناة السويس بثمانية اعوام من تاريخ توقيع المعاهدة، وعدد قواتها في وقت السلم وفقاً للفقرة (الاولى) من ملحق المادة الثامنة بما لا يزيد عن عشرة الاف جندي واربعمائة طيار من القوات الجوية ومعهم عدد من الموظفين الإداريين والفنيين، أما في حالة الحرب، فقد أعطت المعاهدة الحق للحكومة البريطانية في زيادة عدد قواتها في قناة السويس، وقد أوضح أيدن نقاط مهمة إذ اشار في الفقرة (الثالثة) من ملحق المادة الثامنة ان الحكومة المصرية ستتولى مهام بناء

الثكنات العسكرية للقوات البريطانية، وصيانة الطرق وسكك الحديد، وابقاء القوات البريطانية في مناطق القتال ولها الحق في التحليق في سماء مصر .[٧٧]

والجدير بالذكر، أن موضوع البعثة العسكرية البريطانية لم يتم مناقشته في اي مفاوضات سابقة سوى مفاوضات عام ١٩٣٠، لكن في معاهدة ١٩٣٦ تم مناقشتها على نطاق اوسع، وأكدت بريطانيا ان الغرض من ارسال البعثة العسكرية الى مصر هو تدريب الجيش المصري، وتزويده بالأسلحة والمعدات العسكرية التي لا تختلف في النوع والكفاءة عن تلك التي يتزود بها القوات البريطانية، وايفاد المصريين الى بريطانيا لاستكمال تدريبهم .[٧٨]

٣. أكد أيدن إن المادة التاسعة قد خصصت للامتيازات التي تمتع بها القوات البريطانية في مصر، وشملت الامتيازات القضائية والمالية وإعفاء القوات البريطانية من الضرائب الا فيما يتعلق بالملكيات العامة .[٧٩]

٤. اما بالنسبة لمسألة السودان، فقد جاء في المادة الحادية عشر "مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ كانون و١٠ تموز ١٨٩٩ ، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على ان ادارة السودان تستمر، ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين "[٨٠]، وقدم أيدن بياناً الى مجلس العموم في الرابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٣٦، اوضح خلاله ان السودان ستبقى تحت الحكم المشترك البريطاني والمصري، ومشاركة السودان في الاتفاقيات الدولية يتم العمل المشترك بين المندوبان المصري والبريطاني، وأن سلطة تعيين الموظفين وترقيتهم بيد الحاكم العام البريطاني .[٨١]

٥. نصت المادة الثانية عشرة على "ان مصر مسؤولة عن حماية ارواح الاجانب واموالهم في مصر "، وأشار أيدن في خطابه في مجلس العموم على فقرات المادة الثالثة عشرة ومناقشتها مع ملحقها الطويل الذي ذكر فيه " حق مصر في الغاء الامتيازات وعقد اتفاقيات دولية" ، وذكر ايضاً ان حكومة صاحب الجلالة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، وذلك ما ورد ذكره في بنود المادة

الثالثة بأن حكومة صاحب الجلالة تؤيد طلب الحكومة المصرية لدخول لعصبة الامم وفقاً لشروط المادة الاولى التي تنص على " أنها احتلال مصر عسكرياً" ووفقاً للمادة الثانية في تبادل السفراء بين الطرفين .[٨٢]

٦. حددت المادة السادسة عشرة من بنود المعاهدة مدتها بعشرين عام، وليس من حق أي من الطرفين المتعاقدين المطالبة بالتفاوض لتغير بنود المعاهدة، وإذا لم يكن للطرفين الرغبة في تغير بنود المعاهدة، فأنها ستبقى كما هي .[٨٣]

أوضح أيدن ان المعاهدة ستشكل بداية جديدة في العلاقات المصرية البريطانية، وأكد على ضرورة تغلب المصلحة القومية البريطانية على المصالح الحزبية والشخصية بعد أن حدث انقسام بين أعضاء مجلس العموم البريطاني حول المعاهدة حسب انتماءاتهم الحزبية، على الرغم من مراعاتها للمصالح البريطانية في مصر، ولكن المؤيدين كانوا أكثر من المعارضين .[٨٤]

يتضح لنا مما سبق ان معاهدة ١٩٣٦ لم تراعي إرادة الشعب المصري، والحقيقة أن الحكومة المصرية تخوفت من القوة العسكرية التي كانت تمتلكها بريطانيا في قناة السويس، لذلك أدركت مصر ضرورة فتح صفحة جديدة وانهاء العداء بين بريطانيا وتنظيم العلاقات بين البلدين، ولم تحقق المعاهدة الاستقلال المنشود للمصريين، اذ ألزمت مصر بتقديم كافة المساعدات في حالة الحرب، وتكلفت مصر بأعباء مالية كبيرة لأنشاء الثكنات العسكرية، فضلاً عن عودة السودان مرة أخرى الى اتفاقيتي الحكم الثنائي عام ١٨٩٩ وسيطرة الحاكم العام عليها، لكنها أنهت العداء مع بريطانيا والتخلص من الامتيازات الأجنبية، وضمنت دخول مصر الى عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة، واعادة بناء الجيش المصري والتزود بالأسلحة، وتنظيم علاقتها مع السودان.

المبحث الرابع: موقف البرلمان البريطاني من الغاء معاهدة ١٩٣٦

استغل مصطفى النحاس تطور الوعي الوطني للشعب المصري واجتمع مع مجلس النواب والشيوخ [٨٥] في الثامن من تشرين الاول ١٩٥١ ليعلن عن ضرورة إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي الحكم الثنائي عام ١٨٩٩ في السودان "[٨٦]،

وقد أوضح أهم الاسباب التي دفعت مصر الى الغاء المعاهدة، وهي كالاتي:

١. تغير الظروف التي عقدت فيها المعاهدة، إذ عقدت عندما كانت مصر تحت ظل الاحتلال البريطاني.
٢. قيام الحرب العالمية الثانية بين عامي ١٩٣٩ -١٩٤٥، والخلاف بين دول المحور وبين بريطانيا وحلفائها.
٣. الغزو الإيطالي للحبشة عام ١٩٣٥، وتوجيه اطماعها الى القارة الافريقية التي تحيط بمصر والسودان.
٤. استمرار تدخل بريطانيا في الشؤون الداخلية والخارجية لمصر.
٥. تغير الظروف الدولية بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وهزيمة دول المحور.
٦. تناقض المعاهدة مع مواثيق الامم المتحدة، ولا سيما المادة المتعلقة بـ " تحريم الحروب كوسيلة لفض المنازعات الدولية، وحظر كل اعتداء على استقلال الدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها " .[٨٧]
٧. عدم التزام بريطانيا ببنود معاهدة ١٩٣٦، وأنها تناقض مع معاهدة قناة السويس، ولاسيما مما ورد في المادتين الاولى والثانية من المعاهدة إذ حولت مصر الى منطقة احتلال.
٨. انشاء بريطانيا هيئة تشريعية وتنفيذية في السودان، وعدم الالتزام باتفاقيتي عام ١٨٩٩ التي تخص السودان، وعدم مشاركة الحكومة المصرية في الادارة .[٨٨]

وقد أعلن النحاس في نهاية البيان الذي ألقاه "من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦ ومن اجل مصر اطالبكم اليوم بإلغائها ".[٨٩]

وعلى أثر الالغاء، عبر مستر هربرت موريسون (Herbert Morrison) وزير الخارجية البريطانية عن غضب الحكومة البريطانية أمام مجلس العموم البريطاني من الغاء المعاهدة، وعد ذلك اجراء غير قانوني [٩٠]، وقد طرح بعض اعضاء مجلس العموم البريطاني مقترحات عديدة لتدارك الوضع كانت أهمها:

١. إنهاء اتفاقية مياه النيل التي عقدت في ٧ أيار ١٩٢٩.
٢. التوقف عن شراء القطن المصري لتدمير الحياة الاقتصادية المصرية.

٣. تجميد الارصدة المصرية بالعملة الاسترلينية.

٤. بقاء القوات العسكرية البريطانية في منطقة قناة السويس حتى انهاء معاهدة عام ١٩٥٦ .[٩١]

وقامت الحكومة البريطانية ببث الدعاية حول الخطر الحقيقي الذي يهدد أمن وسيادة واستقلال مصر، والمتمثل بالوجود الروسي وليس الوجود البريطاني، وعدم قدرة الحكومة المصرية على اصلاح اوضاعها السياسية والاجتماعية في البلاد .[٩٢]

وعلى الرغم من ذلك، ساند الشعب المصري مصطفى النحاس، وانطلقوا بمظاهرات عارمة اجتاحت الشوارع طالبو بجلاء القوات البريطانية من البلاد، والحقية أن النحاس استغل موعد تقرب انتخابات مجلس العموم البريطاني وانشغال الحكومة البريطانية بإكمالها، وأوضح النحاس مطالبة جميع الاحزاب السياسية المصرية بإلغاء المعاهدة هو الامر الذي دفع الحكومة البريطانية الى تغير سياستها والاعتراف بسيادة واستقلال مصر انطلاقاً من مبدأ الصداقة والتحالف بين الدولتين واستمر الدفاع عن مصر وحمايتها، وإن بريطانيا فشلت في تفهم موقف مصر تجاه معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي عام ١٨٩٩ ، لأنها لم تلتزم ببنود المعاهدة وقامت بمضاعفة اعداد قواتها العسكرية في قاعدة قناة السويس، وكذلك رفضت تجهيز الجيش المصري بالأسلحة والمعدات.[٩٣]

والجدير بالذكر، كانت بريطانيا تعمل على انضمام مصر لخطة الدفاع المشترك عن الشرق الاوسط، حتى تجد الحجج المناسبة لعدم سحب قواتها قبل انتهاء مدة معاهدة عام ١٨٥٦، وإلزام مصر بتأمين حرية الملاحة للبريطانيين في قناة السويس .[٩٤]

أكد وزير الخارجية المصري بأن بريطانيا أغلقت باب التفاوض من خلال تصريحات وزير خارجية بريطانية مستر مريشون في الواحد والثلاثون من تموز في جلسته المنعقدة في مجلس العموم البريطاني حول مسائل الجلاء والاستقلال والسودان .[٩٥]

وفي نهاية المطاف أصرّت الحكومة المصرية على رفض الاحتلال، والتضحية من اجل الوصول الى تحقيق هدفها في الجلاء والوحدة، اذ اعلنت في

السادس عشر من تشرين الاول ١٩٥١ وفق قانون رقم (١٧٥) لعام ١٩٥١ الغاء معاهدة ١٩٣٦ واحكام اتفاقيتي عام ١٨٩٩. [٩٦]

وعلى أثر ذلك ازداد استياء اعضاء مجلس العموم البريطاني على موقف مصر، وظهر ذلك واضحاً من خلال خطاب أيدن الذي جاء فيه: " أن هذا يعد خرق للمواثيق والقوانين الدولية، فلا لا يجوز لاحد الطرفين الغاء معاهدة الا بموافقة الطرفين، لذلك فأن هذه الغاء يعد باطلاً وغير قانوني".[٩٧]

مما تقدم يبدو واضحاً أن معاهدة ١٩٣٦ فرضتها اسباب سواء كانت دولية او داخلية، وأنها ارهقت الشعب المصري طويلاً، ولاسيما الدعم المادي خلال الحرب العالمية الثانية لبريطانيا وحلفائها ولم تنفذ بريطانيا بنود المعاهدة فيما يخص بتسليح الجيش المصري بالأسلحة والمعدات حتى يستطيع الدفاع عن نفسه والحصول على الحرية والاستقلال.

الخاتمة:

تبين من خلال الدراسة جملة من النتائج والاستنتاجات على النحو الآتي:

١. حرصت بريطانيا على تثبيت وجودها لأطول مدة ممكنة منذ عام ١٨٨٢ من أجل ضمان مصالحها وتأمين طرق المواصلات وبقاء قواتها العسكرية، وأدى ذلك إلى تأزم العلاقات السياسية بين مصر وبريطانيا وأثار غضب رجال السياسة ومشاعر الشعب المصري حول سيادة مصر واستقلالها.
٢. سعت الى تنفيذ مطالب الجبهة الوطنية واجراء مفاوضات مع مصر عام ١٩٣٦ بعد أن أدركت الخطر الذي يهدد مستعمراتها بعد الهجوم الإيطالي على اثيوبيا، فضلاً عن مخاطر اندلا ع حرب عالمية.
٣. أدى تعنت بريطانيا بمواقفها ومصالحها في مصر دون مراعاة السيادة المصرية ومصالح الشعب المصري إلى فشل المفاوضات لأكثر من مرة، واضطرت بريطانيا الى تغيير سياستها والتقرب الى الشعب المصري، وركزت حول الغاء الحماية على مصر وعقد معاهدة ١٩٣٦ من اجل المحافظة على مصالحها الاستراتيجية ومكاسبها الاقليمية في منطقة قناة السويس.

٤. يتضح لنا ان بريطانيا عقدت معاهدة ١٩٣٦ من اجل بقاء الباب مفتوحاً لعقد اتفاقيات مع مصر، ولاسيما بعد تدهور الاوضاع الدولية وضرورة بقاء الحاكم العام البريطاني في مستعمراتها.

٥. تم مناقشة جميع بنود معاهدة ١٩٣٦ في اروقة مجلس العموم البريطاني وتناول كل الجوانب المتعلقة بين البلدين، حتى تضمن بريطانيا وضع مصر تحت تصرفها وتحديد العلاقة بينهما وضمان مصالحها.

٦. تأهب الشعب المصري مطالباً لإلغاء معاهدة ١٩٣٦ لأنها مجحفة بحق الشعب المصري ولا تلبي طموحاتهم، وتم عقدها في ظروف خاصة مما جعل النحاس يقطع المفاوضات ويلغي المعاهدة في الثامن من تشرين الاول ١٩٥١ ولإبداء مرحلة جديدة من النضال والمطالبة بالاستقلال التام وجلاء الاحتلال البريطاني.

٧. لم يكن لبريطانيا دوراً في الغاء المعاهدة، إذ تم الالغاء بشكل مفاجئ من قبل حكومة مصطفى النحاس في مصر.

الهوامش

[1]() النظام البرلماني: جاءت تسمية كلمة البرلمان من الكلمة الفرنسية (parlor) ومعناها التكلم أو التحدث او المناقشة او المجادلة، وأُطلق مصطلح النظام البرلماني على نظام الحكم الذي ينقسم الى قسمين، القسم الاول هو الحكومة او مجلس الوزراء، واما القسم الثاني هو البرلمان الذي يتم انتخاب اعضاءه من قبل الشعب بشكل مباشر، ويعتمد ذلك النظام على التوازن والتعاون، ويجوز للبرلمان سحب الثقة من الحكومة، وكذلك يجوز للحكومة حل البرلمان، للمزيد ينظر:

Rogers, Robert and Walters, Rhodri, How Parliament Works, 7th Edition, London, 2015, p.2.

[2]() وليم الفاتح: هو دوق نورما ندي وُلِد عام ١٠٢٧ في فرنسا، وهو ابن غير شرعي لروبرت الدوق النورماندي، عينه الملك إدوارد وريثاً لعرشه عام ١٠٥١، تُوج ملكاً على إنكلترا عام ١٠٦٦، وكان له دور في اخماد عدد من الثورات واعمار إنكلترا وحل عدد من الأساقفة، توفي عام ١٠٨٧، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج ٧، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤، ص ٣٥٢ – ٣٥٣.

[٣]() الوايتان: مصطلح لاتينيي يعني مجلس الحكماء او العقلاء، وله تسميات منها مجلس الدولة أو الجمعية العمومية، للمزيد ينظر: ربيع حيدر ظاهر، تطور البرلمان البريطاني ١٩١١-١٩٤٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص٢١.

[٤]() عصمت سيف الدولة، النظام النيابي ومشكلة الديمقراطية، القاهرة، دار الموقف العربي للطباعة والنشر، د.ت، ص ٨٤.

[٥]() Wright F.G, British Constitution and Garment, London, 1967, p.20.

[٦]() هنري الثاني: وهو ملك انكلترا، وُلِد عام ١١٣٣ في فرنسا، اتسم حكمه بالتوسع وحكم الاراضي البريطانية والفرنسية، وعزز الادارة المحلية في ممتلكاته، وأصبح ملك على انكلترا عام ١١٥٤، عمل على تقوي السلطة الملكية والمحاكم الملكية، تبنى قوانين كلارندون عام ١١٤٦ التي نصت على السماح بدخول المحاكم العلمانية، استولى على الكونتيات الشمالية في إنكلترا واخضع شمال ويلز توفي عام ١١٨٩، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، المصدر السابق، ج ٧، ص ١٥٢.

[٧]() وثيقة العهد الاعظم: وهي وثيقة عامة عرفت باسم الماكنا كارتا، صدرت عام ١٢١٥، تضمنت ٦٣ مادة قانونية، وتعد بمثابة تنظيم للعلاقة بين الملك والشعب، وتوضح طبيعة الالتزامات الاقطاعية وتحدد كيف يسود القانون والعدل وتوضح القواعد الرئيسية للدستور، وقد صدرت نسخة ثانية منها عام ١٢١٦ ألغت بعض الأحكام المؤقتة التي توجه تهديدات صريحة إلى سلطة الحاكم، وقد اعتمدت الوثيقة كقانون رسمي عام ١٢٢٥، للمزيد ينظر: مواهب عدنان احمد، الماكنا كارتا بدايات التطور الدستوري في انكلترا ١٢١٥-١٢٢٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

[٨]() البارونات: وهو تسمية تطلق على مراتب مجلس اللوردات الذي كان مقسماً الى مراتب دوق ثم مار كير ثم أيرل ثم بارون ثم لورد، وكان لكل مرتبة زي خاص بها، للمزيد ينظر: نعيم عبد جودة، تطور المؤسسة البرلمانية في انكلترا حتى ثورة عام ١٣٩٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ٩٨.

[٩]() خليل علي مراد وآخرون، دراسات في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر، الموصل، ١٩٨٨، ص ١٠٥.

[١٠]() هنري الثالث: هو هنري ونيشتر ملك انكلترا، ولدعام ١٢٠٧، توج ملكاً عام ١٠٤٦، بلغت الإمبراطورية البريطانية في عهده أوج قوتها وازدهارها، توفي عام ١٠٥٦، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، المصدر السابق، ج ٧، ص ١٥١.

[١١]() عصمت سيف الدولة، المصدر السابق، ص٩٥.

[١٢]() محمد بدران، النظم السياسية المعاصرة: دراسة تحليلية مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣، ص ٣٣٤.

[١٣]() توماس هنجر فورد: سياسي بريطاني ولد في سومرست عام ١٣٣٠، وهو ابن والتر دي هنجر فورد عضو في البرلمان عن ويلتشير، كان أول شخص يشغل منصب رئيس مجلس العموم البريطاني، توفي عام ١٣٩٧ ، للمزيد ينظر:

Encyclopedia Britannica Library (C.D), Chicago, 2014.

[١٤]() قانون التسوية: وهو مرسوم اصدره البرلمان البريطاني عام ١٧٠١، أقر المذهب البروتستانتي مذهباً للعرش البريطاني، وقد حصر وراثة العرش في عائلة ويندسور (Windsor)، للمزيد ينظر: طالب محيبس حسن الوائلي، العاهل والبارون ملامح الحياة البرلمانية في بريطانيا ١٠٦٦-١٩٤٩، دمشق، رند للطباعة، ٢٠١١، ص ٨٤.

[١٥]() حافظ عفيفي، الانجليز في بلادهم، القاهرة، مطبعة دار الكتاب، ١٩٣٥، ص٥٥.

[١٦]() المصدر نفسه، ص١٠٠.

[17]() Lowell A Lawrence, The Government of England, Vol, 11, New York, N.D, P. 515.

[١٨]() عفيفي باشا، الانكليز في بلادهم، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٦٣، ص٥٦.

[١٩]() صلاح الدين فوزي، البرلمان: دراسة مقارنة تحليلية لبرلمانات العالم، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٤، ص ص٤٩-٥٥.

[٢٠]() محمد لطفي الشيمي، النظام البرلماني: البرلمان الانجليزي نموذجاً، دبلوم الدراسات البرلمانية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص٧.

[٢١]() McCord Norman and Purdue, Bill, British History 1815-1914, Great Britain, Oxford University Press, 2007, p. 39.

[٢٢]() Hunter Archaic, Power and Passion in Egypt A Life of Sir Eldon Gorse (1861-1911), London, 2007, p.30.

[٢٣]() يونان لبيب رزق، السودان في عهد الحكم الثنائي ١٨٩٩-١٩٢٤، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٦٧، ص٢٧٧.

[٢٤]() محمد حسنين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٧، ص٦٥.

[٢٥]() سعد زغلول: سياسي مصري من ابرز قادة ثورة عام ١٩١٩ في مصر ،ولد عام ١٨٥٩ وتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن في كتاب القرية، والتحق بالأزهر الشريف عام ١٨٧١ ثم تتلمذ على يد الشيخ جمال الدين الافغاني ومحمد عبده وعملا معاً في تحرير جريدة (الوقائع) عام ١٨٨٠، فصل عن وظيفته بتهمة اشتراكه في حركة احمد عرابي عام ١٨٨٢، أصبح وزيراً للمعارف عام ١٩٠٦، وللعدلية عام ١٩١٠ ، انتخب عضواً في انتخابات الجمعية التشريعية عام ١٩١٣، ونفي مرتين الاولى الى جزيرة مالطا والثانية الى جزيرة شيل ، أصبح رئيساً للوزارة المصرية عام ١٩٢٤، للمزيد ينظر: قدري قلعجي، سعد زغلول رائد الكفاح الوطني في المشرق العربي ، بيروت، دار العلم للملايين ، ط ٣، ١٩٥٧.

[٢٦]() Valentine Chard, the Egyptian Problem, London, 1921, P.149.

[٢٧]() محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، ج١، القاهرة، مكتبة النهضة، ١٩٥٢، ص١.

[٢٨]() الفرند ملنر: سياسي بريطاني وُلِد في الثالث والعشرين من آذار عام ١٨٥٤، عرف برجل المهام الصعبة لعب دور قيادي بارز في الاحداث التي أدت الى قيام حرب البوير عام ١٨٩٩ اثناء عمله كمفوض، اصبح من الشخصيات البارزة في ادارة الامبراطورية البريطانية في جنوب افريقيا ، وبسط سيادته بشكل صارم، وأصبح مندوباً سامياً وحاكماً على مستعمرة الكاب البريطانية ، توفي عام ١٩١٥، للمزيد ينظر: عباس غلام حسين، السير الفريد ملنر وسياسته في جنوب افريقيا ١٨٩٧-١٩٠٥ دراسة تاريخية ، مجلة دراسات في التاريخ والآثار ، بغداد ، العدد ٥١ ، ٢٠١٥ ، ص٣.

[٢٩]() عبد الرحمن الرافعي، ثورة ١٩١٩، ج١، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط ٢، ١٩٥٥، ص٥٤٤.

[٣٠]() محمد فريد حشيش، معاهدة ١٩٣٦ وآثرها في العلاقات المصرية البريطانية حتى

نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٥، ص٣.

[٣١]() اللورد كيرزون: جورج نثايل كيرزون، سياسي بريطاني ولد عام ١٨٥٩، التحق بجامعة أكسفورد وتخرج منها عام ١٨٨٢، تولى مناصب ادارية عديدة منها مساعد وزير شؤون الهند عام ١٨٩١، ثم مساعد وزير الخارجية عام ١٨٩٥، فنائب الملك في الهند للمدة ١٨٩٩ –١٩٠٥، وأصبح عضواً في مجلس اللوردات عام ١٩٠٨، توفي عام ١٩٢٥، للمزيد ينظر: فرحان عبد الله الفرحان، قصة حياة اللورد كيرزون ١٨٥٩–١٩٢٥، مجلة القبس، العدد ١٢١٣٥، ١٦ آذار ٢٠٠٧.

[٣٢]() عدلي يكن: سياسي مصري من أصول تركية البانية، ولدعام ١٨٦٤، تولى رئاسة وزراء مصر ثلاث مرات عامي ١٩٢١ – ١٩٣٠، وقبل ذلك كان وزيراً للمعارف أسس حزب الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٢، أنشأ عام ١٩١٨ مدرسة لتخريج مدرسي للفرنسية والعلوم عرفت باسم (المعلمين التوفيقية)، توفي عام ١٩٣٣، للمزيد ينظر: زكي فهمي، صفوة العصر في تاريخ مشاهير رجال مصر، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢، ص ١٦١.

[٣٣]() General Staff, The war office Military Report on Egypt 1938, May 1937, p.15.

[٣٤]() تصريح الثامن والعشرين من شباط ١٩٢٢: هو تصريح منحته الحكومة البريطانية للحكومة المصرية أعلنت فيه انتهاء حمايتها على مصر والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة والافراج عن سعد زغلول ورفاقه، مقابل احتفاظها بمواصلاتها في مصر والدفاع عنها ضد أي اعتداء او تدخل أجنبي، وحماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات وبقاء الوضع في السودان على ما هو عليه، للمزيد ينظر: وزارة الخارجية المصرية، القضية المصرية ١٨٨٢–١٩٤٥، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٥٥، ص٢١٣.

[٣٥]() محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص١٧٤.

[٣٦]() دستور ١٩٢٣ : صدر في التاسع عشر من نيسان ١٩٢٣ عقب تصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢ بأمر ملكي، تكون من (١٧٠) مادة، كان قائم على اساس وحدة المبادئ الدستورية وأقر مبدأ سيادة الامة، وان جميع السلطات مصدرها الامة استناداً لنص المادة (٢٣) ، ونقل حكم البلاد من مرحلة الحكم المطلق الى حكومة دستورية ملكية تحكمه سلطات تشريعية وتنفيذية

وقضائية ، للمزيد ينظر: حميد شهد حسين العرداوي وربيع حيدر ظاهر الموسوي ، التطورات الدستورية في مصر عام ١٩٢٣ دراسة تاريخية ، مجلة كلية الاسلامية، جامعة الكوفة ، كلية الآداب ، المجلد ١، العدد ٥٠ ، النجف ، ٢٠١٨ ، ص١٥١.

[٣٧]() رامزي ماكدونالد: سياسي ودبلوماسي بريطاني من أصول أسكتلندية، ولد عام ١٨٦٦ في المملكة المتحدة، أكمل تعليمه في كلية بركيبيك جامعة لندن، كان واحداً من مؤسسي الرئيسي ثلاثة من حزب العمال في عام ١٩٠٠، وكان زعيماً للحزب عام ١٩٢٢، وهو أول رئيس وزراء من حزب العمل البريطاني عام ١٩٢٤، وتولى رئاسة الوزراء في بريطانيا مرتين عامي ١٩٢٤ -١٩٣٥، تُوفي عام ١٩٣٧، للمزيد ينظر:

Encyclopedia Britannica Library (C.D), Chicago, 2014.

[٣٨]() لي ستاك: هو أوليفرفيتس موريس ستاك، عسكري وسياسي بريطاني وُلِد عام ١٨٦٨ في الهند ، تلقى تعليمه في كلية كليفتون و أكاديمية ساندهيرست العسكرية، انضم الى قوات الحدود البريطانية ١٨٨٨ ، نقل الى قيادة الجيش المصري عام ١٨٩٩ ، ثم عُين قائداً لقوات السودان عام ١٩٠٢ ، ثم تقاعد عام ١٩١٠ ،واصبح سكرتيراً مدنياً لحكومة السودان عام ١٩١٣ ، ثم أصبح حاكماً عاماً للسودان قائداً للجيش المصري للمدة بين عامي ١٩١٧ – ١٩٢٤ أبان الاحتلال البريطاني لمصر والسودان، تم اغتياله على جماعة اليد السوداء الوطنية التي كان لها علاقة بحزب الوفد عام ١٩٢٤ ، للمزيد ينظر:

Ib. Id.

[٣٩]() رأفت غنيمي الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٩، ص ٣٠٨-٣٠٩.

[٤٠]() عبد الخالق ثروت: سياسي مصري ولدعام ١٨٧٣، وهو ابن إسماعيل عبد الخالق أبرز الاقتصاديين في عهد الملك فؤاد الأول، درس الحقوق، كان وزيراً للحقوق في وزارات حسين رشيد باشا، ثم وزيراً للداخلية عام ١٩٢١، ثم شكل وزارته الأولى عام ١٩٢٢، ثم اسلتم حقيبة الداخلية مرة أخرى عام ١٩٢٦ ثم حقيبة الخارجية في العام نفسه، شكل وزارته الثانية بين عامي ١٩٢٧ – ١٩٢٨، توفي ١٩٢٨، للمزيد ينظر: محمد حسنين هيكل، تراجم مصرية وغربية، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٤، ص ١٣٥ – ١٥٣.

[٤١]() جوزيف تشمبرلين: سياسي بريطاني ولد عام ١٨٦٣، وهو من أبرز أعضاء حزب المحافظين، كان وزيراً للمالية في وزارة

سالسبوري وصاحب مبدأ التفصيل الامبراطوري، ووزير الخارجية في وزارة ستانلي بلدوين، تولى منصب رئاسة الوزراء ما بين عامي ١٩٣٧-١٩٤٠، توفي عام ١٩٤٠، للمزيد ينظر:

Encyclopedia Britannica Library (C.D).

[٤٢]() عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ الى ١٩٣٦، القاهرة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٣، ص ٦٣٠-٦٣١.

[٤٣]() Parliamentary Debates, House of Commons, 19 July 1927, Vol 20, P. 321.

[٤٤]() مصطفى النحاس: سياسي مصري وُلد عام ١٨٧٩ في محافظة الغربية، التحق بالمدرسة الناصرية الابتدائية بالقاهرة، ثم التحق عام ١٨٩٢ بالمدرسة الخديوية الثانوية، ثم التحق بمدرسة الحقوق عام ١٨٩٦، وهو من أبرز السياسيين المصريين، كان له دور في تأسيس حزب الوفد، وعين عام ١٩٢٠ سكرتيرًا للجنة الوفد المركزية في القاهرة، تولى منصب رئيس وزراء مصر عام ١٩٢٨، وفي عام ١٩٣٠ وكان ورئيساً لمجلس الأمة، توفي عام ١٩٦٥، للمزيد ينظر: عباس حافظ، مصطفى النحاس، القاهرة، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٣.

[٤٥]() يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٣١٢-٣١٧.

[٤٦]() آرثر هندرسون: سياسي بريطاني ولد عام ١٩٦٣ في اسكتلندا، ترأس حزب العمال البريطاني ثلاث مرات بين عامي ١٩٠٨ – ١٩٣٢، ودخل عالم السياسة النقابية عام ١٩٢٨ عندما تم انتخابه كمنظم مدفوع الأجر للجمعية الصديقة لمؤسسي الحديد، كما أصبح ممثلاً في مجلس التوفيق الشمالي الشرقي، شغل منصب وزير الخارجية بين عامي ١٩٢٩ – ١٩٣١، حصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٨٣٤ لترأسه مؤتمر جنيف لنزع الاسلحة، توفي عام ١٩٣٥، للمزيد ينظر:

Encyclopedia Britannica Library (C.D).

[٤٧]() جريدة (الاهرام)، مصر، العدد ٤٢١٨٥، ٦ حزيران، ٢٠٠٢.

[٤٨]() أحمد عبد الرحيم مصطفى، تاريخ عصر السياسي من الاحتلال للمعاهدة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٧، ص١٩١.

[٤٩]() محمد فريد حشيش، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٤٤-١٩٤٥، ج١، القاهرة، د.ت، ص٤٢.

[٥٠]() P.D.H.C, 20 March 1930, Vol 226, P.1165-1196.

[٥١]() زكي البحيري، السودان تحت الحكم الانجليزي المصري، دراسة في علاقات وادي النيل ١٨٩٩-١٩٣٦، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٣٥.

[٥٢]() الملك فؤاد الاول: هو ابن الخديوي إسماعيل، وُلِد عام ١٨٦٨ في القاهرة وتلقى تعليمه في إيطاليا، عين ياوراً للسلطان عبد الحميد الثاني حتى عام ١٨٩٠، عاد الى مصر ليتولى عرشها عام ١٩١٧ بعد وفاة أخيه السلطان حسين الأول، استقلت في عهده مصر بعد تصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢، وظهر في عهده الحكم البرلماني بظهور دستور ١٩٢٣ ، توفي عام ١٩٣٦، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤، ص ص٤١٢-٤١٣.

[٥٣]() مارسيل كولومب، تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠، ترجمة: زهير الشايب، القاهرة، ١٩٥٠، ص١١٠١.

[٥٤]() للمزيد عن الازمة الاقتصادية، ينظر: ايمان متعب التميمي، الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية ١٩٢٩-١٩٣٣ الاسباب والنتائج، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣.

[٥٥]() عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ص ص٧٣٤-٧٣٥.

[٥٦]() جريدة (الاهرام)، مصر، العدد ١٨٢٨٨، ٨ تشرين الثاني، ١٩٣٥.

[٥٧]() جون سيمون: سياسي بريطاني وُلِد عام ١٨٧٣ في مانشستر، تلقى تعليمه في كلية فيتس وكلية وادهام، تم تعيينه قاضيا في الدائرة الغربية في وقت مبكر عام ١٩٠٨، شغل منصب وزير الداخلية عام ١٩١٥، والخارجية عام ١٩٣١، ثم وزيراً للخزانة عام ١٩٣٧، بعدها دخل مجلس العموم باعتباره الليبرالي عضواً مجلس النواب، تُوفي عام ١٩٥٤، للمزيد ينظر:

Encyclopedia Britannica Library (C.D).

[٥٨]() محمد مصطفى صفوت، مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ١٨٨٢-١٩٥٨، القاهرة، ١٩٥٩، ص١٤٥.

[٥٩]() مايلز لامبسون: سياسي بريطاني وُلِد عام ١٨٨٠ في لندن، عمل في وزارة الخارجية عام ١٩٠٣، وأصبح المفوض السامي البريطاني في سيبيريا عام ١٩٢٠، ثم المندوب السامي البريطاني لمصر والسدودان بين عام ١٩٣٤، تُوفي عام ١٩٦٤، للمزيد يُنظر:

Robert, Johnston and JR Goldschmidt Arthur, Historical Dictionary of

Egypt, London, 2004, p.228.

[٦٠]() يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص٣٦٥.

[٦١]() محمد شفيق غربال، المصدر السابق، ص٢٦٤.

[٦٢]() محمد مصطفى صفوت، المصدر السابق، ص١٤٦.

[٦٣]() جريدة (الاهرام)، مصر، العدد ١٨٢٩٩، ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٥.

[٦٤]() أحمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص١٨١.

[٦٥]() محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص٣٨٣.

[٦٦]() المصدر نفسه، ص٣٢٣.

[٦٧]() تكونت الهيئة المصرية من مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء وأحمد ماهر رئيس مجلس النواب ومحمد محمود واسماعيل صدقي وعبد الفتاح يحيى، فضلاً عن واصف بطرس غالي وزير الخارجية وعثمان محرم وزير الأشغال العمومية ومكرم عبيد وزير المالية ومحمود فهمي النقراش باشا وزير المواصلات، وأحمد حمدي سيف النصر وزير الزراعة، للمزيد يُنظر: وزراء الخارجية المصرية، المصدر السابق، ص ٤٢٦-٤٥٨.

[٦٨]() تكونت الهيئة البريطانية من السير مايلز لامبسون رئيساً، وأنتوني أيدن عضو مجلس العموم ووزير الخارجية، جميس رامزي ماكدونالد عضو مجلس العموم ورئيس مجلس الخاص، والسير جون سيمون المستشار الملكي وعضو مجلس العموم ووزير الداخلية، وفيكونت هاليفاكس والسير ماليز ويدر بيرن لامبسون المندوب السامي البريطاني في مصر والسودان، للمزيد ينظر: عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص٢٤.

[٦٩]() محمد عبد الرحمن حسين، نضال شعب مصر ١٨٩٨-١٩٥٦، الإسكندرية، دار المعارف، د.ت، ص ١١٩.

[٧٠]() أنطوني أيدن: سياسي بريطاني وُلِد عام ١٨٩٧ في درهام بإنكلترا، أكمل دراسته في جامعة أكسفورد عام ١٩٢١، وبدأ حياته السياسية عندما انتخب عضواً في مجلس العموم البريطانية عن حزب المحافظين عام ١٩٢٣، عُين وزير الدولة للشؤون الخارجية عام ١٩٣١، ووزيراً لشؤون عصبة الامم عام ١٩٣٥، شغل منصب وزارة الخارجية مرتين بين عامي ١٩٤٠ - ١٩٤٥، وعامي ١٩٥١ -١٩٥٥، ثم عين رئيساً للوزراء عام ١٩٥٥،توفي عام ١٩٧٧، للمزيد ينظر:

Encyclopedia Britannica Library (C.D).

[٧١]() P.D, H.C, 30 July, 1936, Vol 315, p.9.

[٧٢]() Goldschmidt, JR, Arthur, A brief History of Egypt, New York, 2008, p.127.

[٧٣]() يونان لبيب رزق وآخرون، الاحزاب المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢، القاهرة، الهلال، ١٩٩٥، ص٢٧٦.

[٧٤]() F.R.U.S, 1936, Vol 3, (The Near East and Africa), No.1501,1936, p.26.

[٧٥]() P.D.H.C, 23 November to 18 December, Vol 318, 1936, P. 256.

[٧٦]() Ib. Id, P. 256.

[٧٧]() Ib. Id, P.258 – 260.

[٧٨]() P.D.H.C, 23 November to 18 December, Vol 318, 1936, P. 260 - 262.

[٧٩]() Ib. Id.

[٨٠]() P.D, H.C, 25 November 1936, Vol,318, P.251-339.

[٨١]() Ib. Id, P .351- 401.

[٨٢]() P.D, H.C, 23 November to 18, December 1936, Vol 318, p267.

[٨٣]() F.R.V.S. 1936, Vol 3, The Near East and Africa, No. 1501, 1936, p.28.

[٨٤]() احمد عبد الرحيم مصطفى، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦-١٩٥٢، القاهرة، مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع، ١٩٩٨، ص١٦.

[٨٥]() أمين سعيد، تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية ١٧٩٨- انهيار الملكية ١٩٥٢، دار احياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٩، ص٣٦٧.

[٨٦]() عبد الرحمن الرافعي، في اعقاب الثورة المصرية، مطبوعات لجنة التأليف والترجمة والنشر، ج١، القاهرة، ١٩٤٧، ص٢٩.

[٨٧]() جابر عبد السلام هلال، السر الكبير: اسرار وخفايا تأمين قناة السويس، ج١، القاهرة دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٦٣.

[٨٨]() جريدة (المصري)، مصر، العدد ٢٣، آب ١٩٥١.

[٨٩]() جريدة (الاهرام)، مصر، العدد ٩، تشرين الاول ١٩٥١.

[٩٠]() P.D, H.C. 30 July 1951, Vol 501, P.223-224.

[٩١]() محمد حسنين هيكل، ملفات السويس (حرب الثلاثين عام)، القاهر، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦، ص٦٩٣.

[٩٢]() محمد عبد الحميد الحناوي، معركة الجلاء ووحدة وادي النيل ١٩٤٥ – ١٩٥٤، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص٢٩٣.

[٩٣]() المصدر نفسه، ص٢٦٦.

[٩٤]() يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص٥١٣.

[٩٥]() P.D, H.C 31 July 1951, Vol 773, P.50

[٩٦]() محمد عبد الحميد الحناوي، المصدر السابق، ص٢٢٨.

[٩٧]() جريدة (الاهرام)، مصر، العدد ٢٠، تشرين الثاني، ١٩٥١.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: البحوث المنشورة

١. عباس غلام حسين، السير الفريد ملنر وسياسته في جنوب افريقيا ١٨٩٧-١٩٠٥ دراسة تاريخية ، مجلة دراسات في التاريخ والآثار ، بغداد ، العدد ٥١ ، ٢٠١٥.

٢. فرحان عبد الله الفرحان، قصة حياة اللورد كيرزون ١٨٥٩-١٩٢٥، مجلة القبس، العدد ١٢١٣٥، ١٦ آذار ٢٠٠٧.

٣. حميد شهد حسين العرداوي وربيع حيدر ظاهر الموسوي ، التطورات الدستورية في مصر عام ١٩٢٣ دراسة تاريخية ، مجلة كلية الاسلامية، جامعة الكوفة ، كلية الآداب ، المجلد ١، العدد ٥٠ ، النجف ، ٢٠١٨.

ثانياً: الجرائد

١. جريدة (المصري)، مصر، العدد ٢٣، آب ١٩٥١.

٢. جريدة (الاهرام)، مصر، العدد ٩، تشرين الاول ١٩٥١.

٣. جريدة (الاهرام)، مصر، العدد ٢٠، تشرين الثاني، ١٩٥١.

٤. جريدة (الاهرام)، مصر، العدد ٤٢١٨٥، ٦ حزيران، ٢٠٠٢.

٥. جريدة (الاهرام)، مصر، العدد ١٨٢٨٨، ٨ تشرين الثاني، ١٩٣٥.

٦. جريدة (الاهرام)، مصر، العدد ١٨٢٩٩، ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٥.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

١- ربيع حيدر ظاهر، تطور البرلمان البريطاني ١٩١١-١٩٤٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

٢- محمد فريد حشيش، معاهدة ١٩٣٦ وآثرها في العلاقات المصرية البريطانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٥.

٣- يونان لبيب رزق، السودان في عهد الحكم الثنائي ١٨٩٩-١٩٢٤، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٦٧.

٤- مواهب عدنان احمد، الماكنا كارتا بدايات التطور الدستوري في انكلترا ١٢١٥-١٢٢٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

٢. نعيم عبد جودة، تطور المؤسسة البرلمانية في انكلترا حتى ثورة عام ١٣٩٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

٣. ايمان متعب التميمي، الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية ١٩٢٩-١٩٣٣ الاسباب والنتائج، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣.

رابعاً: الكتب

١- الكتب العربية والمعربة

١. عصمت سيف الدولة، النظام النيابي ومشكلة الديمقراطية، القاهرة، دار الموقف العربي للطباعة والنشر، د.ت.

٢. خليل علي مراد وآخرون، دراسات في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر، الموصل، ١٩٨٨.

٣. زكي فهمي، صفوة العصر في تاريخ مشاهير رجال مصر، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢،

٤. محمد بدران، النظم السياسية المعاصرة: دراسة تحليلية مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣

٥. طالب محيبس حسن الوائلي، العاهل والبارون ملامح الحياة البرلمانية في بريطانيا ١٠٦٦-١٩٤٩، دمشق، رند للطباعة، ٢٠١١.

٦. حافظ عفيفي، الانجليز في بلادهم، القاهرة، مطبعة دار الكتاب، ١٩٣٥.

٧. رأفت غنيمي الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٩.

٨. محمد حسنين هيكل، تراجم مصرية وغربية، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٤.

٩. عفيفي باشا، الانكليز في بلادهم، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٦٣.

١٠. أحمد عبد الرحيم مصطفى، تاريخ عصر السياسي من الاحتلال للمعاهدة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٧.

١١. محمد مصطفى صفوت، مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ١٨٨٢-١٩٥٨، القاهرة، ١٩٥٩.

١٢. محمد فريد حشيش، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٤٤-١٩٤٥، ج١، القاهرة، د.ت.

١٣. وزارة الخارجية المصرية، القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٤٥، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٥٥.

١٤. صلاح الدين فوزي، البرلمان: دراسة مقارنة تحليلية لبرلمانات العالم، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٤.

١٥. محمد لطفي الشيمي، النظام البرلماني: البرلمان الانجليزي نموذجاً، دبلوم الدراسات البرلمانية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩.

١٦. يونان لبيب رزق وآخرون، الاحزاب المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢، القاهرة، الهلال، ١٩٩٥.

١٧. احمد عبد الرحيم مصطفى، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦-١٩٥٢، القاهرة، مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

١٨. محمد حسنين هيكل، ملفات السويس (حرب الثلاثين عام)، القاهر، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦.

١٩. محمد عبد الحميد الحناوي، معركة الجلاء ووحدة وادي النيل ١٩٤٥ — ١٩٥٤، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٨.

٢٠. أمين سعيد، تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية ١٧٩٨- انهيار الملكية ١٩٥٢، دار احياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٩.

٢١. عبد الرحمن الرافعي، في اعقاب الثورة المصرية، مطبوعات لجنة التأليف والترجمة والنشر، ج١، القاهرة، ١٩٤٧.

٢٢. عبد الرحمن الرافعي، ثورة ١٩١٩، ج١، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط ٢، ١٩٥٥.

٢٣. جابر عبد السلام هلال، السر الكبير: اسرار وخفايا تأمين قناة السويس، ج١، القاهرة دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧.

٢٤. قدري قلعجي، سعد زغلول رائد الكفاح الوطني في المشرق العربي ، بيروت، دار العلم للملايين ، ط ٣، ١٩٥٧.

٢٥. عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ الى ١٩٣٦، القاهرة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٣.

٢٦. عباس حافظ، مصطفى النحاس، القاهرة، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٣.

٢٧. زكي البحيري، السودان تحت الحكم الانجليزي المصري، دراسة في علاقات وادي النيل ١٨٩٩-١٩٣٦، القاهرة، ٢٠٠٩.

٢٨. مارسيل كولومب، تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠، ترجمة: زهير الشايب، القاهرة، ١٩٥٠.
٢٩. محمد عبد الرحمن حسين، نضال شعب مصر ١٨٩٨-١٩٥٦، الإسكندرية، دار المعارف، د.ت،
٣٠. يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥
٣١. محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، ج١، القاهرة، مكتبة النهضة، ١٩٥٢.

٢- الكتب الانكليزية

١. Rogers, Robert and Walters, Rhodri, How Parliament Works7th, Edition, London

٢. Robert, Johnston and JR Goldschmidt Arthur, Historical Dictionary of Egypt, London, 2004.

٣. Wright F.G, British Constitution and Garment, London, 1967

٤. Valentine Chard, the Egyptian Problem, London, 1921. .

٥. Lowell A Lawrence, The Government of England, Vol, 11, New York,

٦. N.D.McCord Norman and Purdue, Bill, British History 1815-1914,

٧. Great Britain, Oxford University Press, 2007,

٨. Hunter Archaic, Power and Passion in Egypt A Life of Sir Eldon Gorse (1861-1911), London, 2007

٩. Goldschmidt, JR, Arthur, A brief History of Egypt, New York, 2008

١٠. General Staff, The war office Military

Report on Egypt 1938, May 1937,

خامساً: المذكرات الشخصية.

١. محمد حسنين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٧.

سادساً: الموسوعات.

١- الموسوعات العربية.

١. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج ٧، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤، ص ٣٥٢ – ٣٥٣

٢. عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤.

2- الموسوعات البريطانية (Encyclopedia Britannica)

1. Encyclopedia Britannica Library (C.D), Chicago, 2014.
2. Encyclopedia Britannica Library (C.D).

سابعاً: الوثائق الانكليزية .

أ- وثائق وزارة الخارجية الامريكية المنشورة.

(Foreign Relations of the United States)

1. F.R.V.S. 1936, Vol 3, The Near East and Africa, No. 1501, 1936.
2. F.R.U.S, 1936, Vol 3, (The Near East and Africa), No.1501,1936, p.26.

ب- محاضر جلسات البرلمان البريطاني ومجلس العموم

Parliamentary Debates House of Commons (P.D.H.C))

1. P.D,H.C, 19 July 1927, Vol 20
2. P.D, H.C. 30 July 1951, Vol 501
3. P. D, H.C, 30 July, 1936, Vol 315
4. P.D, H.C 31 July 1951, Vol 773.
5. P.D.H.C, 20 March 1930, Vol 226
6. P.D.H.C, 23 November to 18 December, Vol 318, 1936.
7. P.D, H.C, 25 November 1936, Vol,318, 1963.

8. P.D, H.C, 23 November to 18, December 1936, Vol 318